رصد الفتوى الفقهية المعاصرة وضوابطها

والتجارب والآثار

ورقة عمل

إعداد

أ.د/ صالح بن إبراهيم الجديعي

جامعة القصيم – قسم الفقه

الحمـد لله رب العالمين، والصلاة والسـلام علىٰ خاتم الأنبياء والمرسـلين سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ... وبعد ..

فإن واقع الفتوىٰ الفقهية المباشـرة مع حصـول الخلل الحاصل فيها هي من أكـبر النـوازل المعاصرة التي تشـكل تحديًا كبيـرًا أمام علماء الأمـة، إذ لا يمكن تجاهلها ولا التغافل عنها وعن أثرها وتأثيرها .

فالقنوات تبثُ الفتاوىٰ بكثرة وكذا الخطوط الهاتفية تستقبل المستفتىٰ دولية ومحلية – وما يسـمىٰ بالخط الساخن – علىٰ مدار الساعة من أي مكان في العالم لها أثرها وتأثيرها .

والذي يظهر أن الدافع من وراء هذا كله هو خدمة الإسلام، فالحاجة الملحة للفتوىٰ واضحة وسد ثغر الجهل بالمسائل الفقهية أوضح .

وبالجملة فالفتوىٰ الفقهية المباشـرة وبهذا الكم الهائل فيها خير كثير وفوائد لا تحصىٰ.

ولكنها وبالنظر والتتبع والرصد الأولي يظهر بعض السلبيات من الإشكالات الواقعة ومن ثم حدثت أزمة حقيقية في ضعف جانب من الفتوىٰ الفقهية المباشرة والمعاصرة العالمية، فصار الأمر يحتم علىٰ المجامع والجامعات عقد مؤتمرات وندوات لدراسـة تلك النوازل في الفتـوىٰ عمومًا وفي نازلة الفتوىٰ الفقهية خاصة بما ظهر فيها من ملابسـات ومعرفة الخلل الحاصل فيها ، ومن ثم وضع الحلول للتسديد والمقاربة للكمال .

والرصـد والمراجعة من أهم المراحل في تقييـم أيِّ عمل علمي عند حصول خلل فيه لضبط سيره ووزنه بالميزان العلمي المؤصل، مما يكشف حقيقة الخلل

في نازلة الفتوىٰ الفقهية المباشـرة هو الرصد لها والتدقيق فيها ، ومن ثم الوصول إلـىٰ النتائـج لتحصيل الأفضـل وتجنب مواطـن القصور وضبط عمليـة الفتوىٰ بوعي تام للوقائع المسـؤول عنها، وبناء الشـخصية العلمية القـادرة علىٰ صناعة صيغة الفتوىٰ الفقهية .

وهنـا أحببـت أن أشـارك في أعمال المؤتمـر بورقة العمل هـذه، وخصصتها بجانـب الرصد والخلل الحاصل في أسـلوب وصياغة الفتـوىٰ الفقهية وألفاظها ومدىٰ مطابقة الفتوىٰ للسؤال ووضع ضوابط لصيغة الفتوىٰ عند إصدارها .

وإن كانـت الجوانـب الأخرىٰ التي يحتـاج فيها إلىٰ الرصـد في خلل الفتوىٰ متعـددة وعملـي إنما هو تذكير بأهمية الرصد العلمي للمسـاهمة من الباحثين في ضبط الفتوىٰ الفقهية عند المعاصرين وصناعة وتميز المفتي .

ورسـمت الورقة بـ(رصـد الفتوىٰ الفقهية المعاصـرة وضوابطها . التجارب والآثار) وكانت مباحثه الآتي :

التمهيد : أهمية رصد الفتوىٰ الفقهية المعاصرة ومشروعيته .
المبحث الأول : ضوابط صيغة الفتوىٰ الفقهية المعاصرة .
المبحث الثاني : مراحل الرصد والتجارب والآثار .

التوصيات .

وأسأل الله تعالىٰ التوفيق والسداد والنفع لي وللعباد .

التمهيد : أهمية رصد الفتوى الفقهية المعاصرة ومشروعيتها.

المطلب الأول : أهمية الرصد :

مرحلة رصد الفتوىٰ الفقهية المباشرة هي مرحلة سبر وتقسيم وتدقيق، وهي تكشف واقع الفتوىٰ في السؤال والجواب لقطاع عريض ممن يُصدر الفتوىٰ مما يبث عبر قنوات فضائية أو خطوط هاتفية كل في موقعه حكومية كانت أو مؤسسات علمية أو غير ذلك .

وقد تصل الفتاوىٰ عند بعض هذه المواقع في الشهر الواحد إلىٰ عشرات الآلاف عند رصدها، وهي ثروة علمية – أو بنك معلومات – تحتاج إلىٰ مزيد من الجهد في توثيقها وتدقيقها .

وأحسب أن مرحلة الرصد مهمة في جانبين .

الجانب الأول : النماذج التي تحتذىٰ في صيغة الفتوىٰ ووضوحها وجودة أسلوبها ومطابقة الجواب فيها للسؤال وشمولها للضوابط التي يحسن الأخذ بها عند إصدار الفتوىٰ حتىٰ تؤتي الفتوىٰ ثمرتها فيستفيد السائل منها أولاً ويستفاد منها في تدوين المادة العلمية عند البحث، وهذا الجانب مهم في الرصد وهو محل تقدير وإجلال لمن صدر منهم الفتوىٰ المشتملة علىٰ ذلك .

والجانب الآخر : هي النماذج من الفتاوىٰ التي يعتريها الخلل والقصور والضعف وعدم الوضوح في صيغتها وأسلوبها وغرابة ألفاظها ومصطلحاتها وعدم ملاقاة الفتوىٰ وانطباقها علىٰ السؤال أو ترك السائل في حيرة ونحو ذلك من الإشكالات التي تعترىٰ نماذج من الفتوىٰ الفقهية المباشرة .

وهـذا الجانب الذي ينكشـف بملابسـاته يُظهـر أهمية الرصـد المقصود في البحـث، وهو الـذي أحببت الإشـارة إليه من جهـة رصد صيغة الفتـوىٰ الفقهية المباشرة .

وإن كانت هنا جوانب أخرىٰ تظهر أهمية الرصد لا تقل عن ما ذكر .

ومن هذه الجوانب :

١. معرفـة قوة الفتاوىٰ الجماعية وضعـف الفتاوىٰ الفردية في الجملة، وهذا مما يعزز الأخذ بفتاوىٰ المجامع الفقهية كنتيجة لمرحلة الرصد.

٢. ظهور الحاجة الملحة إلـىٰ الفتوىٰ في قضايا البنوك والمعاملات المالية، فقـد أخذت هذه المسـائل بنصيـب كبير من الفتوىٰ الفقهية المباشـرة في تجربـة الرصد الأولىٰ مع وجود خلـل في عدم انطباق الفتاوىٰ بعضها مع بعـض في المسـألة الواحدة، وهذا يسـتدعي أيضًا الرجـوع إلىٰ المجامع الفقهية لضبط ذلك إن تيسر.

٣. الحصول علىٰ نسـب الفتاوىٰ الشـرعية بتتبع أعداد الفتـاوىٰ مثل فتاوىٰ العقيـدة، والتفسـير، والحديـث، والفقـه، وفي الفقـه مثـلاً : العبـادات، المعامـلات، الأسـرة وغيرهـا ، وهـذا يكشـف الحاجـة الماسـة لتفقيه المسلمين في ذلك .

٤. الكشـف عن الواقع الذي تعيشـه الأمة الإسلامية من جهة أخلاقها ومشاكلها الأسـرية ونحو ذلك، مما يسـتدعي دراستها اجتماعيًا، وهذا جانب يظهر أهمية الرصد أيضًا .

٥. الوصول إلىٰ حال الأقليات المسـلمة والأعـراف التي هم عليها وعموم البلوىٰ بالنسبة لهم .

هـذه الجوانـب وغيرها كثيـر ... تبيـن أهمية الرصـد والمتابعـة والمراجعة للفتاوىٰ.

المطلب الثاني : مشروعية رصد الفتوى :

الرصد هو التسـجيل لما يجري بين المفتي والمسـتفتي ثم كتابته، إذ الكتابة مقصودة في ضبط الرصد ، وبهذا يصبح الرصد وسـيلة من وسـائل التوثيق بل هو الأصل في التوثيق والإثبات لهذا العمل ويتفرع عن هذا الأصل فوائد جمة يحتاج إليها في إتقان الفتوىٰ والإشراف والمتابعة ونحو ذلك .

فتوثيـق الفتوىٰ برصدها وكتابتهـا عمل مندوب إليه شـرعًا، وبهذا تضافرت الأدلة وأقوال أهل العلم ومنها :

١-قـول الله تعالـىٰ : [يَا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُـوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَـمًّى فَاكْتُبُوهُ ...] (البقرة/ ٢٨٢) .

فالأمر بكتابة الدين لتوثيقه ظاهر في الدلالة .

قلـت : وكل علم يحتاج إلىٰ الضبط أو يخاف فقده يندب كتابته ومنه الفتوىٰ لتوثيقها والاستفادة منها .

٢-الفتوىٰ من العلم الذي رخّص رسـول الله ﷺ بكتابته، كما في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- المتفق عليه : لما فُتحت مكة قام رسول الله فذكر الخطبة - خطبـة مكـة - قـال : " فقام أبو شـاهٍ رجل من أهل اليمن[1] فقـال: اكتبوا لي يا

(١) إعلام الموقعين ٤/ ٢٣٨.

رسول الله فقال رسول الله ﷺ اكتبوا لأبي شاهٍ "[1].

قال ابن حجر عند سياق هذا الحديث (الأمر استقر والإجماع انعقد علىٰ جوز كتابة العلم بل علىٰ استحبابه، بل لا يبعد وجوبه علىٰ من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم) [2] ... قلت : وتوثيق الفتوىٰ من العلم.

٣-الإجماع : أجمع العلماء علىٰ جواز كتابة العلم، ورصد الفتوىٰ وتدوينها من العلم [3] .

وهذا الإجماع فيه دلالة علىٰ أصله وهو جواز الكتابة والتوثيق للفتوىٰ، ومن ذلك الرصد لها .

٤-أن رصد الفتوىٰ ا لمعاصرة وكتابتها الحاجة إليها اليوم ملحة للتوثيق الخاص بالمفتي، وبمجامع الفتوىٰ وفي الدوائر التي تبث الفتوىٰ، وقد يحتاج إليه دوليًا فهو يشمل عموم الأمة ومن ثم يبقىٰ الرصد وثيقة يتمكن منها في كل دعوي تحتاج إلىٰ بينة [4].

٥-أن رصد الفتوىٰ وكتابتها تساير التقدم العلمي والتقني في سهولة نقل العلوم والفتوىٰ خاصة إلىٰ من يحتاج إليها فهي وسيلة إلىٰ غاية محمودة في نشر العلم ورفع الجهل [5].

---

(١) هو أبو شاهٍ اليماني صحابي لا يعرف إلا بكنيته، يقال إنه فارسي من الأبناء الذين قدموا اليمن في نصرة سيف ابن ذي يزن ومعناه بالفارسية، الملك . المقتنىٰ في سرد الكنىٰ (١/ ٣٠٢) والإصابة (٧/ ٩٧) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللقيط ، باب : كيف تعرف لقطة أهل مكة برقم : (٢٤٣٤) ، وفي باب : كتابة العلم، ومسلم في كتاب الحج برقم : (٣٣٠٦).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/ ٢٠٤) ومعنىٰ (اكتبوا لي يا رسول الله) يعني الخطبة التي سمعها من النبي ﷺ .

(٤) ينظر شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (٩/ ١٣٨) .

(٥) ينظر حاشية ابن عابدين (٧/ ٥٩) ، وشرح الخرشي علىٰ مختصر خليل (٢/ ١٠٩) .

المبحث الأول

ضوابط صيغة الفتوى الفقهية المعاصرة :

الرصد المقصود به في البحث هو صيغة الفتوىٰ الفقهية المباشرة، فالجانب المستهدف هو جانب صيغة الفتوىٰ : أسلوبها، ألفاظها، واصطلاحاتها، ... مطابقتها للسؤال في كل ما يتلفظ به المفتي مبيناً حكم المسألة التي يسأل عنها المستفتي بحظرٍ أو إباحة أو أمر صحة أو بطلان والمعبر عنها باللفظ .

لهذا أحببت في هذه الفقرة أن أتطرق إلىٰ شيء من الضوابط التي تكسب الفتوىٰ الفقهية المعاصرة في صيغتها شيئًا من الجودة وحسن الضبط، ويمكن بذلك تدارك شيء من الخلل والقصور حتىٰ يمكن وصف الفتوىٰ في جملتها بأنها سليمة صادقة وتؤدىٰ الغرض منها فيسهل الانتفاع بها .

فإليك جملة من الضوابط التي رأيت أهميتها لمراعاتها عند صياغة الفتوىٰ وإصدارها ومنها :

١ - معرفة مقصود لفظ المستفتي :

المجيب للفتوىٰ عليه أن يتبين مقصود السائل وأن لا يأخذ بظاهر لفظه فيكشف حقيقة الحال، فإن تبين له أفتاه وإلا فلا، وذلك لاختلاف العادات والأعراف من بلد لآخر، وكذا اللغة أو اللهجة الخاصة بالمستفتي واختلاف معاني المصطلحات أحيانًا من بلد لآخر .

قال القرافي : في تقريره لوجوب ملاحظة المفتىٰ للعرف واعتباره " إنه ينبغي للمفتي إذا ورد عليه مستفت لا يعلم أنه من أهل المذهب الذي منه المفتىٰ وموضع الفتيا فلا يفتيه بما عادته يفتىٰ به حتىٰ يسأله عن بلده، وهل حدث لهم

عُـرف في ذلـك البلد في هذا اللفظ اللغوي أم لا ؟ وإن كان اللفظ عرفيًا فهل عُرف ذلـك موافق لهـذا البلد في عرفـه أم لا ؟ ، وهذا أمر واجب متعيـن لا تختلف فيه العلماء " [1] .

قـال ابن القيـم : " إذا جاءك رجل من غير أقليمك يسـتفتيك فـلا تُجرْه علىٰ عُـرف بلدك وسـله عن عُرف بلده فأجره عليه وأفته بـه دون عُرف بلدك المذكور في كُتبك.. "[2].

قلـت : وإذا كان العلمـاء قبـل مئـات السـنين يلزمون بالأخذ بـه، لاختلاف الأعـراف والألفـاظ عندهـم، فالأخـذ به في هـذا العصر آكـد مع تقـارب البلاد بالاتصالات المباشـرة بين أنحاء العالم أجمع، فالمفتىٰ يكون علىٰ الشاشة أو في الإذاعة أو الهاتف في بلد في قارة أسيا مثلاً والمستفتي من أقصىٰ الشرق أو الغرب فحقيق بمن يجيب علىٰ الأسئلة المباشرة أن يلحظ هذا قبل إصدار الفتوىٰ .

وقد ذكر أحد الباحثين أن مما يحتاجه المفتىٰ الذي يباشـر الفتوىٰ المباشـرة عبر القنوات الفضائية " أن يكون لديه علم بأعراف البلد الذي ينتمي إليه السائل، وإلا فيتوقف فيه أو يحيله علىٰ علماء أهل البلد نفسه " [3] .

وكم رأينا من عدم حصول البيان الشـرعي في مسـألة سـأل عنها مسـتفت من

---

(١) ينظر منار أصول الفتوىٰ وقواعد الإفتاء بالأقوىٰ ، إبراهيم اللقياني المالكي ت ١٠٤١هـ ص (٢٨٧) ، وزارة الأوقاف بالمغرب، تحقيق عبد الله الهلالي ت ١٤٢٣هـ .

(٢) الإحـكام في تمييـز الفتاوىٰ عن الأحـكام وتصرفات القاضي والإمـام ، للقرافي ت ٦٨٤هـ، (١/ ١١٧)، المكتب الثقافي للنشر القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩ .

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ١٠٣) ، وانظر عقود رسم المفتي (١/ ٤٧) ، ابن عابدين ت ١٢٥٢هـ، الطبعة الثالثة لاهور ١٤١١هـ .

شمال إفريقيا بلهجة مغاربية وذكر للمصطلحات لا يستعملها أحيانًا أهل المشرق أو تكون لها دلالات مختلفة [1] .

٢- الإيجاز والوضوح في صيغة الفتوى الذي تفهمه العامة :

فالعبارة في الفتوىٰ يراعىٰ فيها أن تكون بصيغة واضحة يفهمها السائل، ومن ثم يختار لفتواه الألفاظ السهلة الواضحة المختصرة من غير إطناب متجنبًا تكرار الألفاظ والعبارات فتظهر فتواه، كأنما يعدّ كلامه عدّا فـ "البلاغة الإيجاز" كما تقول العرب، فالمقام مقام تحديد، لا مقام وعظ أو تعليم أو تصنيف، فيجمع في فتواه بين الإيجاز والوضوح، وقد يقيد هذا بما إذا لم تكن حاجة وإلا، فزيادة البيان عند الاقتضاء للإيضاح سائغ بل متعين .

قال النووي : " ليختصر جوابه ويكون بحيث تفهمه العامة ، قال صاحب الحادي: " يقول : يجوز أو لا يجوز أو حق أو باطل "[2] .

وقال ابن النجار الفتوحي : " ولا يجوز للمفتىٰ أن يكثر من الألفاظ إن أمكنه اختصار فيها "[3] .

قال القرافي : " إلا في نازلة عظيمة تتعلق بولاة الأمور، ولها صلة بالمصالح العامة، فيحسن الإطناب بالحث والإيضاح والاستدلال، وبيان الحكم والعواقب ليحصل الامتثال التام "[4] .

---

(١) بحث د/ علي محي الدين القره داغي، بحيث "الفتوىٰ المباشرة في وسائل الإعلام" موقع إسلام أو لاين .

(٢) ضوابط الفتوىٰ عبر الفضائيات ، أ.د/ عبد الناصر أبو البصل ضمن بحوث مؤتمر الفتوىٰ وضوابطها، ينظمه المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٩هـ .

(٣) المجموع (١/ ٨٥) .

(٤) شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٩٦) .

٣- أن يتحرى بصيغة الفتوى لغة الوحي وبنص عربي فقهي .

يحسن بالمفتىٰ أن يقترب في ألفاظ فتواه من النص الشرعي ما أمكن، لأنه الأشهر في الوضوح والأدق في العبارة فتكون الفتوىٰ بلغةٍ سليمةٍ وأسلوب صحيح خاليةٍ من اللحن وركاكة الأسلوب والتقعر في الكلام .

يقول ابن القيم : " ينبغي للمفتىٰ أن يفتي بلفظ النص الشرعي مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب"[1] .

قلت : والمفتي قد يذكر الدليل في الفتوىٰ ، وقد يُعرض عنه بحسب المصلحة ونوع السائل والمسألة .

وقال ابن الصلاح : " وتكون عبارته واضحة صحيحة، بحيث يفهمها العامة ولا تزدريها الخاصة " [2] .

فأحسن ما عبّر به المفتي في فتواه ما اقتبسه من نص الكتاب والسنة : كأن يسأل عن رجل مات وخلف خمسة بنين وثلاث بنات، فما لكل واحد منهم ؟ فيجيب : [لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ] (النساء، ١١) .

وقد كان هذا هو منهج الصحابة والتابعين [3] .

قلت وهذا كله إذا كان السائل عربيًا والمفتي كذلك وإلا أجاب السائل بلغته إذا كان المفتي يحسنها، وإلا اتخذ مترجمًا يترجم بينه وبين المستفتىٰ مع الالتزام،

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام ، ص١٢٤ .

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢١٦) .

(٣) آداب المفتىٰ والمستفتي (١/ ١٣٩) ، ابن الصلاح ت ٦٤٣هـ ، تحقيق موفق عبد القادر، المدينة المنورة، مكتبة العلوم ١٤٠٧هـ .

بأن تكون الفتوىٰ محررة مختصرة واضحة [1] .

٤- إزالة اللبس في صيغة الفتوى لئلا يقع السائل في حيرة .

يعني أن تكون ألفاظ الفتوىٰ جلية بعيدة عن الإجمال والغموض الذي يجعل السائل في حيرة من أمره، ومن ذلك أن يحكىٰ خلافًا في المسألة التي يفتىٰ فيها من غير ترجيح .

قال ابن عقيل : (يحرم إطلاق الفتيا في اسم مشترك إجماعـًا) [2].

قـال ابن الصـلاح " إذا اقتصر في جوابه علىٰ حكاية الخـلاف بأن قال : "فيها قولان ، أو وجهان أو نحو ذلك من غير أن يبين الأرجح فحاصل أمره أنه لم يفتىٰ بشيء "[3] .

وقـال ابـن القيـم : " لا يجـوز الترويح وتخيير السـائل وإلقاؤه في الأشـكال والحيرة بل عليه أن يبين بيانًا مزيلاً للإشكال كافيًا في حصول المقصود لا يحتاج معه إلىٰ غيره " [4] .

وربمـا قال بعضهم متـأولاً عدم اختيار أحد القولين : لا أتقلّد العهدة مختارًا لأحد القولين مقتصراً عليه .

والـذي يظهر أن من فعل ذلك فقد حاد عن غـرض الفتوىٰ ولا وجه لتأويله؛ لأنه لم يأت بالمطلوب ولم يخلّص السـائل عـن عمايته بل حاصل ذلك : أنه لم يفته بشيء وأوقعه في الحيرة [5] .

---

(١) آداب المفتي والمستفتي (/ ١٤٤) ، وإعلام الموقعين (٤/ ٧٠) .
(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٥٤) ، والفتوىٰ في الشريعة الإسلامية، عبد الله بن خنين (٢/ ٢٧٣) .
(٣) دقائق أولىٰ النهىٰ (٣/ ٤٨٤) ، وانظر شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٩٤) .
(٤) آداب الفتوىٰ (/ ٩١) للشهرزوري ، ت٦٤٣هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ .
(٥) إعلام الموقعين (٤/ ٢٢٥) .

٥- التريث عند صياغة الفتوى وإصدارها .

العجلة في إصدار الفتوىٰ ليست عنوان الجودة والبراعة ولا الإبطاء في الفتوىٰ عنوان الجهل والعيء ، بل هذا وهم ومدخل من مداخل الشيطان يلبس به علىٰ بعض من يجيب علىٰ الأسئلة، وليس الأمر كذلك؛ فلأن يبطئ المفتىٰ ويتحرىٰ الصواب في صياغة الفتوىٰ خير له من إسراعه بجواب قد يفضي به أن يفتي بالجهل فيضِل ويُضل .

ولقد كره السلف من الصحابة والتابعين التسرع والعجلة في الفتوىٰ ووصفوا من يعجل في الفتوىٰ بالجهل، كما نقل ذلك ابن القيم [1] .

وقال مالك : " لا خير في جواب قبل فهم " [2] .

وقال عبد الله بن المعتز : " التثبت يسهل طريقة الرأي إلىٰ الإصابة والعجلة تضمن العثرة "[3] . [4] .

قلت : والتنبيه علىٰ هذا الضابط متأكد؛ لأن طبيعة الفتوىٰ محل البحث هي الفتوىٰ الفقهية المباشرة (فضائية علىٰ الهواء مباشرة) ، (أو هاتفية الخط الساخن) .

فالمفتي لا يدري من حيث المبدأ ما هي طبيعة الأسئلة التي سترد إليه .

---

(١) ينظر الفتوىٰ في الشريعة الإسلامية ، عبد الله بن خنين (٢/ ٢٦٩) ، الرياض ، مكتبة العبيكان، طبع١٤٢٩هـ.

(٢) ينظر إعلام الموقعين (١/ ٢٧) ، وينظر النهج الأقوىٰ في أركان الفتوىٰ ، أحمد العريني، الرياض ، دار العاصمة ، ط١٤٢٩هـ .

(٣) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٧٢) .

(٤) أخرجه الخطيب (٢/ ٣٩٥) .

المبحث الثاني

مراحل رصد الفتوى والتجارب والآثار ... ويشتمل على :

المطلب الأول : مراحل الرصد :

تشتمل هذه المراحل علىٰ ما يمكن أن يوصف بكيفية الرصد، وهي مراحل تحتاج إلىٰ جهد وعمل، كما تحتاج إلىٰ رسم خطة لهذه المراحل وتتطلب كادرًا علميًا وفنيًا للقيام بهذه المهمة؛ لأنها الأساس في جودة العمل العلمي في الفتوىٰ والنتائج التي تنبني عليها كبيرة ومهمة، فرسم الخطوات لابد أن يكون مهيئًا لما يراد أن يوصل إليه من نتائج ، حتىٰ نكفل الوصول إلىٰ ثمار علمية تكشف الإيجابيات والسلبيات .

وأرىٰ من خلال ورقي هذه : أن توجه عناية بعض الباحثين في الدراسات العليا إلىٰ مهمة رصد الأعمال العلمية للفتاوىٰ كل فيما يخصه، وهو عمل علمي فريد لكنه متحتم للجودة والتميز وخدمة قضايا الفتوىٰ وضبطها خاصة في ظل الانفتاح علىٰ وسائل التقنية العالمية .

وفي مجال تخصص البحث فإن الفتوىٰ الفقهية المباشرة هي الغالب في الفتاوىٰ وهي التي تحتاج إلىٰ الرصد والتدوين كتابة، لتصبح المادة العلمية في الفتاوىٰ سهل التعامل معها في السير والتقسيم والتقييم :

ويتصور مراحل الرصد في الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تهيئة المادة العلمية المسجلة :

وتتضمن هذه الخطوة : تحديد البرامج المستهدف رصدها ، من برامج

وفتاوىٰ فضائية أو الحصول علىٰ نسخ من التسجيل في الخطوط الهاتفية، أو المادة التي ثبت عن طريق الإذاعات ونحوها ، ثم معرفة تلك المادة، وضبط التسجيل فيها من مرئي ومسموع وتحديد المادة المسجلة من جهة المفتي فيها والبلد وما يحتاج إليه من معلومات عن المادة العلمية للفتوىٰ المسجلة قبل تفريغها .

الخطوة الثانية : تفريغ المادة المسجلة إلى الكتابة :

وهي سماع المادة العلمية ثم كتابتها والسؤال ينقل بنصه، ودقة ألفاظه وضبط مصطلحاته، وكذا الجواب، وهذه الخطوة تحتاج إلىٰ كوادر متعددة : علمية وفنية علىٰ حسب مقدار المادة العلمية المراد كتابتها .

الخطوة الثالثة : التصنيف والفهرسة بعد الكتابة :

إذا تم تفريغ المادة العلمية المسجلة وأصبحت في أوراق مكتوبة، سهل التعامل معها في فهرستها وتصنيفها وتقسيمها ونحو ذلك مما يحتاج إليه قبل الخطوة التالية العلمية.

الخطوة الرابعة : التدقيق العلمي عند القراءة :

وهي القراءة العلمية المتأنية من نخبة علمية قد وضعت لنفسها ضوابط ومسارات دقيقة لمعرفة المادة العلمية والاستفادة منها وسبرها وتقييمها والخروج منها إلىٰ الخطوة التالية .

الخطوة الخامسة : النتائج بعد القراءة :

وهي خطوة تكشف نتائج عدة وتظهر إحصائيات مهمة لجودة العمل العلمي في الفتوىٰ ومعرفة مواطن القوة والضعف ومعرفة الشريحة السائلة من الذكور والإناث والأمصار ونحو ذلك .

قلت : وهذه الخطوات هي رؤية ظهرت لي واستفدت مشافهة من شخصيات

علميـة قامت بالرصد وكذا النظر إلىٰ بعض التجارب التي تم فيها الرصد للفتوىٰ الفقهية المباشرة ، كما سيأتي .

ويمكن تطوير هذه الخطوات ودعم مؤسسات علمية تقوم بهذا الجهد علىٰ أحسن وجه.

المطلب الثاني : التجارب

أ- تجربة الرصد للقنوات الفضائية :

اعـرض هنـا تجربـة فريدة في رصـد الفتـوىٰ الفقهية قـام بها مركـز البحوث والدراسـات الفقهيـة بموقع " الفقه الإسـلامي "[1] وهي محـل تقدير وإعجاب أشـادت به بعض المؤسسات والمجامع الشرعية والشخصيات العلمية في مجال الفتوىٰ[2].

---

(١) نقل الحفيد الشيخ : صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ عن جده مفتي الديار السعودية العلامة محمد بن إبراهيم ت (١٣٨٩هـ) ما نصه : (كان من هَدْي سماحة الشيخ الجدّ محمد بن إبراهيم – رحمه الله تعالىٰ – أنه لا يفتي وهو واقفٌ إلا ما ندَر، ولا يفتي وهو في السيارة، وإنما كان إذا أراد أن يفتي تربع، واستحضر ذهنه واستجمع قواه، وطلب من السائل أن يلقي عليه المسألة فعند ذلك يفتي .
وكان المشايخ يروون عنه أنه ربما أخَّر الفتوىٰ شهراً ، إذا كان لها صلةٌ بأمرٍ عظيم حتىٰ ينظر فيها ويستخير، وكان يتريث في بعض المسائل التي يريد أن يجيب فيها، فيمكث في السطر أو السطرين دقائق ليملي مخافة أن يكون في لفظ منها زيادة أو نقص .
وهذا نهج السلف الصالح في هذا الأصل من التورُّع والتثبُّت في الفُتْيَا لما لها من الآثار) . أ.هـ . النقل من بحث الفتوىٰ بين مطابقة الشـرع ومسـايرة الأهواء، صالح بن عبد العزيز آل شيخ ، ص١٠، ١١ ، مكتبة ابن عباس ، مصر ، المنصورة ١٤٢٩هـ .

(٢) نبض الفتوىٰ هو : مشـروع من قائمة المشـروعات التي قدمها موقع الفقه الإسـلامي لعام ١٤٣١هـ وإليك نص المشروع من الموقع .
(المشروع الرابع : نبض الفتوىٰ :

وهـو جهد مشـكور في رصد الفتـوىٰ الفقهية، وقد أعد تقرير شـامل عن هذا الرصد من جهة هدفه وشموله لقنوات عدة وأبرز النتائج التي ثم التوصل إليها.

ولعلـىٰ أشـير إلىٰ نبذة موجزة عن هـذا الجهد العلمي في الرصـد ونتائجه في النقاط التالية :

- خريطة الرصد من الموقع : نبض الفتوىٰ ، الفقه الإسلامي .
- الهدف منه : الارتقاء بالفتوىٰ الفقهية وأهلها .
- الفـترة الزمنيـة في الرصد : عام ١٤٣١هـ أربع تقارير كل ثلاثة أشـهر في تقرير منفصل .
- القنوات التي تم رصدها : عددها (١٥) قناة عربية – حسب اطلاعي–[1].
- إحصائيـًا :عدد الأسـئلة في العام (١٤٣١هـ) (١٢) شـهرًا مجمل الأسئلة (١٥٨٦٧) سؤال وجواب .
- التقرير يشمل أمورًا منها :
- أهم الإيجابيات في رصد الفتوىٰ .
- أهم الملحوظات الجوهرية في صياغة الفتوىٰ وفي بيان موضع الخلل من خلال عرض السؤال والجواب وموطن النقص وبيان ما يمكن أن يكمل

فكرتـه : رصـد برامج الإفتـاء في القنـوات والإذاعات، وكتابة الأسـئلة ومختصـر إجاباتها، وفهرسـتها، ومن ثـم تحليلها وكتابة تقرير ربع سـنوي يرسـل لهيئات الاجتهـاد الجماعي، والجامعات الإسلامية.

وسوف نستهدف (٢٠) برنامجًا للإفتاء) أ . هـ .

قلـت : وقـد أتمم الموقع أربـع تقارير في العام المذكـور وتفصيلاته علميـة دقيقة ومهمة في خدمة الفتوىٰ في الموقع تحت مادة (نبض الفتوىٰ) .

(١) اذكـر منهم د/ صالـح المرزوقي ، الأمين العام للمجمع الفقهي الإسـلامي، وشـخصيات علمية من بلاد المغرب، وكذا مؤسسات صحفية مثل : الشرق الأوسط، ودار الحياة .

به.

- الدول التي شملها تقرير الرصد .
- المسائل الموسمية التي يكثر السؤال عنها من خلال الإحصائيات.
- المعاملات المالية التي تشكل علىٰ الناس .
- دقة الإحصائيات في كم نسبة أسئلة الصوم مثلاً في مجموع الأسئلة وهكذا وأي المسائل الفقهية أعلىٰ نسبة أو أقل .
- المقترحات والتوصيات .

وغير ذلك من الجزئيات المهمة في نتائج الرصد التي شملها التقرير منفصلة وهي محل عناية .

قلت : وهو جهد علمي دقيق وفيه مقترحات وتوصيات تدل علىٰ بذل وقت وعمل فني وعلمي متخصص أثمر تلك اللبنة القوية التي هي مثال يحتذىٰ للأعمال المماثلة في الرصد العلمي وخاصة ما يتعلق بالفتوىٰ الفقهية .

ب- تجربة الرصد للخطوط الهاتفية :

أنقل هنا تجربة نفذتها (الأمانة العامة للتوعية الإسلامية في الحج والعمرة والزيارة)[1]، تجربة رائدة لرصد الخط الدولي المجاني [2] الذي يجيب عليه نخبة من أساتذة الجامعات الشرعية وذوي المؤهلات العلمية المتخصصة في الفقه الإسلامي للإجابة علىٰ أسئلة الحجاج والمعتمرين وغيرهم من داخل السعودية وخارجها ، ويوجد مقرٌّ خاص للإجابة علىٰ الأسئلة وهو علىٰ مدار الساعة

(١) هي : " دليل – أنا – الناس – الرحمة – الرسالة – المجد – القرآن الكريم بالسعودية – القرآن الكريم بمصر – القدس – دريم ٢ – الأقصىٰ – MBC – أزهري – ودبي – المحور" .

(٢) تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .

ويناوب فيها قرابة (٧٠) مجيبًا في (٢٦) مكتبًا في مكة المكرمة ومكاتب أخرىٰ في المدينة المنورة .

ولـدىٰ الأمانة خطة يجري تنفيذها بتطور رصد الفتوىٰ الحالية إلىٰ شـركات متخصصـة لضمان نقاء الصوت ووضوحه وتسـجيله بدقـة وكتابته لتمام الرصد والتدقيق للوصول إلىٰ نتائج أفضل .

إحصائيات الرصد على سبيل المثال على الهاتف المجاني :

- رصد عدد المكالمات عام ١٤٣١هـ في مكة المكرمة (٥٨٧٧٦) والمدينة المنورة (١٨٣٦٩) .

- رصد عدد المكالمات عام ١٤٣٢هـ في مكة المكرمة(٤٢٦١٩) والمدينة المنورة (١٠٨٤١) .

- رصد عدد المكالمات عام ١٤٣٣هـ في مكة المكرمة (٣٩٧٤٨) والمدينة المنورة (٧١٣١) .

وحسب الإفادة مشافهة فإن التسجيلات للفتوىٰ يتم رصدها وسماعها من قبل لجنة متخصصة علمية تشـرف علىٰ تلك الفتوىٰ وتسـتمع إلىٰ السائل والمجيب ومـن ثم تقييم العمل العلمـي ثم تبعث بخطابات شـكر أو تنبيهات عامة لبعض الأعضاء في لجنة الإجابة علىٰ السـؤال من أجل ضبط الفتوىٰ وجودتها وتلافي ما يمكن أن يحصل من خلل .

وهـذه التجربـة مـن هذه المؤسسـة العلمية المتخصصـة (الأمانة العامة للتوعية في الحج) تجربة تحتاج من الهيئات العلمية المساندة للوصول إلىٰ نتائج أفضل فلو تبنت إحدىٰ الجامعات كرسيًا لرصد الفتوىٰ بالتعاون مع تلك الوزارة لظهرت ثمار في تميز الفتوىٰ وجودتها وقوتها.

المطلب الثالث : الآثار

أ- الجانب الإيجابي من آثار الرصد :

لرصد الفتوى وكتابتها فوائد جمة بالنسبة للمفتي والفتوى ومن ذلك.

١-حصر الفتوىٰ فيما كُتِب، فلا يستطيع المستفتي التقوّل علىٰ المفتي ولا نسبة فتوىٰ له لم يقلها، ولا الزيادة فيها أو النقص منها؛ لأن كل شيء محرر ومكتوب.

٢-إحكام صياغة الفتوىٰ؛ لأن الكتابة تمكن المفتي من مراجعتها وإعادة النظر فيما كتبه، وتهذيبه، واستدراك ما ظهر فيه خلل.

٣-إثراء الاجتهاد، فكتابة الفتاوىٰ وجمعها في مدونة ييسر تداولها بين أهل العلم، ويكون ذلك مصدر إفادة لهم، فتبصر المبتدئ وتذكر المنتهي وتثري الاجتهاد الفتويّ؛ لأنها تبين ما عليه العمل، وترسم طريق الفتيا ومناهجها، وتعرّف بصفة تنزيل الأحكام علىٰ الوقائع والاستدلال من الأصول[1]، فتنقل علم السابقين وطرائقهم في الفتوىٰ لمن بعدهم.

كما أن السوابق الفتوية علىٰ النوازل المستجدة في الوقائع المعينة متىٰ بان تقعيدها وتأصيلها فإنها تكون مصدر إفادة للعلماء والدارسين لمعالجة نظائرها، فتُثري الاجتهاد الفقهي، وكتب الفتاوىٰ والنوازل خير شاهد علىٰ ذلك، فلا زالت مراجع خصبة يستفيد منها العلماء والمفتون والباحثون .

٤-رقعة الفتوىٰ حجة يعتمد عليها في حفظ الحقوق وصيانتها ، من احتاج إلىٰ ذلك من مستفتٍ وغيره، وتمنع تجدد الاستفتاء في الواقعة الواحدة.

---

(١) خدمة الخط الهاتفي المجاني رقمه (٨٠٠٢٤٥١٠٠٠٠) .

٥-إعانة المستفتي على فهم الفتوى بتأملها والإحاطة بما ورد فيها من بيان وقيود وشروط؛ لأن كتابتها في الرقعة تمكّنه من قراءتها على تؤدة وتفكر لما جاء فيها وإعادة ذلك المرة بعد الأخرى حتى تتضح له [1] .

قلت : وهذه فوائد وإيجابيات تظهر جانبًا يسيرًا من ثمار الرصد والكتابة للفتوى، وأحسب أن التجارب والرصد فيها الكثير مما لم يذكر هنا، ولعل عذري أنها ورقة عمل يستدرك عليها من يبحث الجانب الإيجابي لرصد الفتوى الفقهية في بحوث تالية.

ب- الجانب السلبي من آثار الرصد :

الرصد للفتوى والإشراف عليه والمتابعة والتدقيق عمل يُظهر جانبًا إيجابيًا للفتوى، كما سبق لكن ما يكشفه من الجانب السلبي أكثر، - وحسبي أن نتائج الرصد لا تجامل أحدا - فهي وثائق فإذا حصل من البعض خلل في فتواه أو قصور في إجابته فقد لا يلحظ هذا إذا لم يكن رصد ولا تسجيل فتستمر الفتوى على ضعفها وقصورها ولا يحصل الاستدراك والضبط .

ولعل من يطلع على بعض التجارب السابقة مثل (نبض الفتوى) [2] يلحظ شيئًا من ذلك .

والفتوى الفقهية المباشرة بضوابطها قد تخفى على المجيب أثناء إلقاء السؤال عليه وهو على الخط أو في القناة - على الهواء - وقد تخفى عليه أمور تضعف ضوابط صيغة الفتوى : فقد يغيب عن ذهنه وينصرف بالجواب فيأتي الجواب

---

(١) الإعلام بنوازل الأحكام (١/ ٢٤، ٢٥) ، للأسدي، ت٤٨٦هـ ، تحقيق نورة التويجري ، ط ١٤١٥هـ .

(٢) ينظر إلى الفتوى في الشريعة الإسلامية، عبد الله بن محمد الخنين (٢/ ٢٨٣) .

مجانبًا عن السؤال ، أو يأتي علىٰ غير مراد السائل بسبب غرابة المصطلحات والأعراف أو يأتي السؤال بما لا يحصل به المقصود كالإجمال والغموض أو نحو ذلك .

ولجان الرصد ، والمتابعة لا يغيب عنها في مثل هذه الحال أن المفتي قد يخطئ بحكم بشريته، فالعصمة منتفية عنه، وإذا أخطأ أحيانًا، فلا يشنع عليه بل لو زود بنسخة من إجابته لكان ذلك كافيًا في تذكيره ولا بأس بالتنبيه العام له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (لو قُدر أن العالم الكثير الفتاوىٰ أخطأ في مائة مسألة لم يكن ذلك عيبًا، وكل من سوىٰ الرسول ﷺ يصيب ويخطئ)[1].

قال الإمام الشاطبي : زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له؛ وذلك لأنها موضوعة علىٰ المخالفة للشرع، ولذلك عُدَّت زلة وإلا فلو كانت معتداً بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلىٰ صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن يُنسب صاحبها إلىٰ التقصير، ولا أن يُشنَّع بها ولا يُنتقص من أجلها، أو يُعتقد فيه الإقدام علىٰ المخالفة بحتًا؛ فإن هذا كله خلاف ما تقتضيه رتبته في الدين أ.هـ[2].

قلت : وحقيقة ما يكشفه الرصد من جانب سلبي قد يسئ إلىٰ الشخص المجيب نفسه، لكن حقيقته إيجابية في ضبط الفتوىٰ ومصلحة الأمة في تصحيح مسار الفتوىٰ وجودتها وسد الخلل[3].

---

(١) أتم مشروع نبض الفتوىٰ أربع تقارير : يكتب نص السؤال، ثم نص الجوانب والحاصل فيه الخلل ثم بيان وجه الخلل ثم التعقيب عليه لسد النقص الحاصل أو ما ينبغي أن يكون عليه الجواب، ينظر موقع الفقه الإسلامي علىٰ الشبكة (نبض الفتوىٰ) .

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٧/ ٢٩٦) .

(٣) الموافقات (٤/ ٢٣) .

وحدود الورقة هنا هي في رصد الفتوىٰ الفقهية المباشـرة لشريحة ممن تأهل للفتوىٰ وانطبقت عليه الشروط ولم يبقىٰ إلا أن نرصد له ما يتعلق بصيغة فتاواه.

وهـو محل الاعتبار في الأخذ بنمـاذج من فتاويهم المكتملـة لضوابط صيغة الفتـوىٰ حـال الرصد لتكون قـدوة تحتذىٰ ، وكـذا تصحيح وتسـديد الخلل من البعض للرقي والنهوض بالفتوىٰ ، ومن ثم فالجانب السـلبي حقيقية إيجابي فلا غضاضة في ذلك والله الموفق .

خاتمة ورقة العمل

الرصد للفتوى الفقهية في تجربته الأولى تظهر ملامح وتوصيات منها :

من الملامح :

١. أن الفتوىٰ الفقهية علىٰ الهواء تستدعي إصدار فتوىٰ مباشرة حاضرة.

٢. ضرورة مراعاة المفتي للتروي والدقة في الإجابة وإن كانت مباشرة.

٣. أن هذه الفتوىٰ تتطلب شجاعة وقدرة علمية ويقظة ومعرفة لأحوال البلدان والناس والمصطلحات والأعراف.

٤. أن من شجاعة المفتي أن تكون لديه ملكة يسيطر فيها علىٰ النفس والجرأة علىٰ قول "لا أدري" أو " لا أعلم " .

٥. أنه يصعب علىٰ العالم في الفتوىٰ الفقهية المباشرة علىٰ الهواء أن يجيب علىٰ كل الأسئلة الواردة أو أغلبها خاصةً عند زيادة وقت الإجابة وتنوع السؤال ونحو ذلك .

٦. أن حسن سماع المفتي لسؤال السائل وتلطفه به فيه ضبط للجواب وتوجيه أخلاقي .

٧. قدرة المفتي علىٰ انتقاء الألفاظ السليمة الواضحة لحصول الفهم لدىٰ المستفتي .

٨. زيادة عدد المفتين المؤهلين والقنوات أو الخطوط بغية تخفيف العبء وظهور الحاجة الملحة .

التوصيات :

١. تنظيم دورات علمية أو ورش عمل حول رصد الفتوىٰ المباشرة.

٢. قيام المجامع العلمية المتخصصة في الفتوىٰ الفقهية بوضع ضوابط لصيغة الفتوىٰ تكون نموذج يحتذىٰ عند إصدار الفتوىٰ لسلامتها.

٣. أن يتولىٰ رصد الفتوىٰ مجمع مختص للوصول إلىٰ ضبط الفتوىٰ وجودتها من خلال نتائجه المبنية علىٰ التأصيل للرصد .

أسأل الله التوفيق والسداد والنفع لي وللعباد .